مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 07 مارس 2024

فورين بوليسي: لماذا قد تؤجج الحرب في رمضان الاستقرار في المنطقة؟

(ترجمات . فورين بوليسي)

نشرت مجلة فورين بوليسي تقريرًا للكاتبة إيمي ماكينون تتناول الأسباب التي تجعل من استمرار الحرب في غزة في شهر رمضان أمرًا خطيرًا على استقرار المنطقة.

تقول الكاتبة في مطلع تقريرها إن محادثات وقف إطلاق النار في القاهرة التي تهدف التوسط في وقف القتال في غزة وتأمين إطلاق سراح الأسرى تعثرت قبل أقل من أسبوع من بداية شهر رمضان المبارك.

وأصبح المسؤولون في واشنطن والمنطقة يعتبرون الشهر، الذي من المقرر أن يبدأ يوم الأحد، بمثابة موعد نهائي غير رسمي للتوصل إلى اتفاق وسط مخاوف من أن تؤدي الاشتباكات خلال شهر رمضان إلى زيادة تأجيج المنطقة.

ويسابق المفاوضون من قطر ومصر والولايات المتحدة الزمن من أجل التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق سراح ما يصل إلى 40 أسيرًا إسرائيليًا مقابل وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع، وزيادة شحنات المساعدات إلى قطاع غزة المحاصر، وإطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين من سجون "إسرائيل".

تعثر المحادثات

وأشارت المجلة إلى أن المحادثات التي استمرت ثلاثة أيام في القاهرة فشلت هذا الأسبوع في التوصل إلى انفراجة، إذ تبادلت كل من إسرائيل وحماس الاتهامات بعرقلة التوصل إلى اتفاق.

ورفضت حماس الاستجابة لطلبات إسرائيل بشأن قائمة الرهائن الأحياء الذين يمكن إطلاق سراحهم كجزء من الصفقة، بينما قال المسؤول الكبير في حماس أسامة حمدان يوم الثلاثاء إن الحركة تسعى إلى وقف دائم لإطلاق النار وانسحاب كامل للقوات الإسرائيلية، وهو ما يمثل توسعًا كبيرًا في معايير الصفقة المقترحة.

اشتعال المنطقة

ونقلت المجلة عن ماجد الأنصاري، مستشار رئيس الوزراء القطري، متحدثًا عن الأزمة: «نخشى أن نصل إلى نقطة اللاعودة، حيث قد يصل مستوى التصعيد إلى حرب شاملة في المنطقة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة وقف إطلاق النار بحلول شهر رمضان». وقد ردد الرئيس الأمريكي جو بايدن إلحاحه، وحذر من وضع خطير للغاية إذا لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق بحلول شهر رمضان

ولفتت المجلة إلى أن بداية الشهر المبارك تجلب معها عددًا من الأحداث والظروف المحددة التي يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تصعيد دراماتيكي، ليس فقط في الحرب بين إسرائيل وحماس، بل أيضًا في التوترات المتصاعدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وقال بيني غانتس، عضو مجلس الحرب الإسرائيلي، في خطاب ألقاه الشهر الماضي، إن إسرائيل ستبدأ عمليات هجومية في رفح، جنوب غزة، إذا لم يُطلق سراح الرهائن المتبقين بحلول بداية شهر رمضان. ولجأ نحو 1.5 مليون فلسطيني إلى المدينة، وحذرت جماعات الإغاثة من حمام دم إذا شنت القوات الإسرائيلية هجومًا على المدينة.

قُتل أكثر من 30 ألف فلسطيني في غزة، التي تعرضت لقصف عقابي من القوات الإسرائيلية التي تسعى إلى

القضاء على مقاتلي حماس في أعقاب الهجوم الذي وقع في 7 أكتوبر 2023، والذي خلف حوالي 1200 قتيل إسرائيلي واحتجاز 253 رهائن في غزة.

وفي ظل القيود الشديدة المفروضة على إمدادات المساعدات، أصدرت المنظمات الإنسانية تحذيرات متزايدة الخطورة بشأن احتمال حدوث مجاعة في شمال غزة. وحذر رئيس منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس يوم الاثنين من أن الأطفال بدأوا يموتون من الجوع.

وقالت زها حسن، باحثة في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي: «هناك الكثير على المحك والوقت ينفد. كل شيء سيصل إلى ذروته هذا الأسبوع».

المزيد من الضغوط على الحكومات العربية

ونوهت المجلة إلى أنه وبدون وقف إطلاق النار، سوف تؤثر على الأرجح مشاهد الموت والدمار المستمر في غزة بشكل كبير على مشاعر المسلمين في جميع أنحاء المنطقة مع دخول شهر رمضان، وهو أكثر فترة مقدسة في التقويم الإسلامي، والتي تتميز بالصلاة والصيام والعبادة.

وقال خالد الجندي، مدير برنامج معهد الشرق الأوسط بشأن فلسطين، إن «ذلك يضيف طبقة من الاشمئزاز والغضب إلى الوضع المروع بالفعل». وأضاف: «إنه يضيف المزيد من الضغط على الحكومات العربية لتبدو على الأقل وكأنها تفعل شيئًا ما».

وأشارت المجلة إلى أن المسجد الأقصى في القدس، المعروف لدى اليهود باسم جبل الهيكل، مقدس لكل من اليهود والمسلمين وكان منذ فترة طويلة نقطة اشتعال للتوترات في المدينة القديمة، خاصة خلال شهر رمضان، إذ يسعى عشرات الآلاف من المسلمين إلى زيارة المسجد خلال شهر رمضان وصلاة الجمعة.

وقال جويل براونولد، المدير الإداري لمركز أبراهام للسلام في الشرق الأوسط: «لا يوجد شيء مثل التهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى والتي تشعل الشوارع».

ودفعت الاشتباكات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية في المسجد الأقصى عام 2021 حماس إلى إطلاق وابل من الصواريخ على إسرائيل، التي ردت بقصف مدفعي ومئات الغارات الجوية التي أدت إلى مقتل أكثر من 200 فلسطيني في غزة.

وقال حسن إن حماس تعتبر نفسها حامية الأقصى والقدس. وقد أطلقت حماس، المُدرجة كمنظمة إرهابية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على هجومها في 7 أكتوبر على جنوب إسرائيل اسم «عملية طوفان الأقصى».

وقال مسؤول إسرائيلي طلب عدم الكشف عن هويته للتحدث بصراحة عن المحادثات إن المسؤولين في إسرائيل يشعرون بالقلق من أن حماس قد تتعمد تأخير مفاوضات وقف إطلاق النار لاستغلال شهر رمضان لتأجيج التوترات في المنطقة. وفي الأسبوع الماضي، دعا رئيس حماس، إسماعيل هنية، الفلسطينيين إلى تنظيم مسيرة إلى الأقصى مع بداية شهر رمضان، في حين دعا المتحدث باسم حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وهي جماعة مسلحة أخرى تتخذ من غزة مقرًا لها، إلى «شهر الرعب» في خطاب ألقاه مؤخرًا.

أصدر مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يوم الأربعاء تحذيرًا للجمهور من أن الجماعات المسلحة من المرجح أن تستخدم الحرب المستمرة والتوترات حول الأقصى لتحريض مؤيديها على تنفيذ هجمات ضد إسرائيليين وكذلك

أهداف غربية.

وكان وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف، إيتامار بن غفير، الذي تشمل حقيبته الموقع المقدس، قد دعا إلى فرض قيود صارمة على المصلين المسلمين الذين يصلون إلى الموقع – بما في ذلك المواطنين العرب في إسرائيل. ولكن في محاولة واضحة للحد من احتمالات الاضطرابات، أعلنت الحكومة الإسرائيلية يوم الثلاثاء أن عدد المصلين المسموح لهم بالوصول إلى الموقع سيكون مماثلًا للسنوات السابقة.

وقال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في بيان إن «رمضان مقدس عند المسلمين، وسيجري الحفاظ على قدسية العيد هذا العام كما في كل عام»، لكنه أضاف أنه سيعيد تقييم الوضع أسبوعيًا بناء على الوضع الأمني.

وبينما يتطلع المسؤولون في المنطقة إلى التوصل إلى اتفاق بحلول بداية شهر رمضان في محاولة للسيطرة على التوترات، فإن بداية الشهر لا تعني بالضرورة نهاية الجهود الدبلوماسية لتأمين اتفاق وقف إطلاق النار. وقال براونولد إنه إذا كان هناك زخم كاف، فلا يزال من الممكن التوصل إلى اتفاق خلال شهر رمضان.

نيويورك تايمز: صندوق النقد الدولي يوافق على حزمة إنقاذ كبيرة لمصر

(ترجمات . نيويورك تايمز)

استعرضت صحيفة نيويورك تايمز في تقرير أعدته ندى رشوان موافقة صندوق النقد الدولي على منح مصر حزمة إنقاذ بقيمة 8 مليار دولار.

وقالت الصحيفة الأمريكية إن صندوق النقد الدولي وافق على مضاعفة حزمة الإنقاذ لمصر، التي تمر بأسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود، والتي تفاقمت بسبب الحرب في قطاع غزة المجاور وأوكرانيا.

ويخطط الصندوق الآن لتقديم 8 مليارات دولار لمصر، ارتفاعًا من مبلغ أولي قدره 3 مليارات دولار أُعلن عنه في أكتوبر 2022.

تأثر الاقتصاد المصري بالصدمات

وأشارت رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر، إيفانا فلادكوفا هولار، في مؤتمر صحفي إلى أن الاقتصاد المصري الذي يعاني بالفعل قد تضرر تضررًا كبيرًا بسبب الصراع في غزة، والذي أدى إلى تأثر قطاع السياحة الحيوي في البلاد.

وفي الوقت نفسه، انخفضت عائدات قناة السويس إلى النصف بعد أن بدأ الحوثيون، الذين يقولون إنهم يتصرفون تضامنًا مع الفلسطينيين في غزة، بمهاجمة سفن الشحن التي تستخدم طرق الشحن في البحر الأحمر.

وقال رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إن الصفقة ستمكن الحكومة من تأمين مبلغ إضافي قدره 1.2 مليار دولار، إضافة إلى الـ 8 مليارات دولار، من صندوق الملاءمة البيئية التابع لصندوق النقد الدولي، وستشجع

شركاء التنمية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي على تقديم المزيد من القروض لمصر لمساعدتها على الوصول إلى الاستقرار المالي.

وفي الأسبوع الماضي، أبرمت مصر صفقة بقيمة 35 مليار دولار مع الإمارات العربية المتحدة لتطوير أجزاء من ساحلها على البحر المتوسط. واحتفى المسؤولون المصريون بالصفقة باعتبارها أكبر استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر.

وقبل ساعات من وصول صندوق النقد الدولي وبعد الإعلان عن الصفقة، في محاولة لكبح جماح التضخم المرتفع، قام البنك المركزي المصري بتخفيض قيمة العملة بأكثر من 35 في المئة - وكان هذا هو التخفيض الرابع لقيمة العملة خلال عامين - ورفع أسعار الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس.

وقال مدبولي إن حكومته وصندوق النقد الدولي توصلا إلى توافق في الآراء بشأن أهداف خطة الإصلاح الهيكلي في مصر.

وأضاف أن الهدف هو زيادة احتياطيات النقد الأجنبي وخفض أعباء الديون وضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمل على تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد المصري.

وقال مدبولي إن الحكومة وصندوق النقد ملتزمان بإجراءات الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة التي ستتأثر بخطط الإصلاح.

على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، أدى النقص الحاد في العملات الأجنبية في مصر، التي تعتمد بشكل كبير على الواردات، إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة - والقلق بشأن المستقبل. وتضاعفت تكلفة بعض المواد الغذائية الأساسية إلى أربعة أمثالها، وبلغ عبء الديون أعلى مستوياته على الإطلاق، وفقدت العملة جزءًا كبيرًا من قيمتها، مما أدى إلى تدمير القوة الشرائية لدخول الناس وقيمة مدخراتهم.

تجميد الإنفاق على المشاريع الضخمة

وقال محافظ البنك المركزي حسن عبد االله إن خطة الحكومة متوسطة المدى تهدف إلى خفض التضخم، الذي وصل إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 40 في المائة الصيف الماضي، إلى رقم أحادي.

قبل التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، أجبرت الضغوط الاقتصادية المتزايدة الحكومة على تغيير تكتيكاتها، بما في ذلك تجميد بعض المشاريع الضخمة المكلفة التي أمر بها الرئيس عبد الفتاح السيسي، بما في ذلك عاصمة جديدة فخمة في الصحراء.

وجاءت ضغوط إضافية من صندوق النقد الدولي، الذي رفض تسليم جزء كبير من القرض الأولي حتى تفي مصر ببعض شروط السياسة الاقتصادية. ومن بينها تشجيع نمو القطاع الخاص من خلال القضاء على المزايا التنافسية التي تتمتع بها الشركات المملوكة للجيش في مصر.

على مدى العقد الماضي، كان الاقتصاد المصري يكافح من أجل الاستقرار. ويقول عديد من المراقبين إن سوء الإدارة، بما في ذلك الإفراط في الإنفاق على المشروعات العملاقة والاعتماد المفرط على الواردات منذ فترة طويلة، جعل مصر عرضة للصدمات الخارجية المتعاقبة. وبصرف النظر عن الحرب في غزة، كان هناك جائحة فيروس كورونا والحرب في أوكرانيا، مما أثر على السياحة وواردات القمح الأساسية

وقد دافع السيسي مرارًا عن سياسات حكومته، قائلا إن انتفاضة عام 2011 التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك تسببت في هشاشة اقتصادية دائمة.

لكن في التفاعلات اليومية في شوارع القاهرة، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، يلقي كثيرون اللوم على الرئيس، الذي يتهمونه بالإنفاق المفرط على مشاريع الغرور وإضعاف الاقتصاد إلى درجة أدت لتقويض نفوذ مصر في المنطقة.

ويقول بعض الخبراء إن صندوق النقد الدولي، الذي أقرض مصر مليارات الدولارات منذ عام 2016، جزء من المشكلة.

وقال محمد فؤاد، المستشار المالي والمشرع المصري السابق: «إنهم لا يتعمقون بما فيه الكفاية في ما يحدث».

ويتوقع فؤاد أن يتخذ المقرض الدولي الآن قرارات محسوبة أكثر.

وقال: «خطأهم الأكبر جاء بين عامي 2016 و 2020، عندما كان الجميع يهتفون، مع التركيز فقط على الجانب الاقتصادي الكلي. لكن الأساس كان هشًا».

ذا ناشيونال: الوسطاء في سباق محموم للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار قبل رمضان

(ترجمات . ذا ناشيونال)

تتابع الصحف الأجنبية التطورات والمستجدات في مفاوضات وقف إطلاق النار وصفقة تبادل الأسرى التي تجري في مصر.

وفي هذا الصدد، قال موقع ذا ناشيونال إن المفاوضات بشأن هدنة غزة في مصر تستمر دون اختراق يلوح في الأفق، إذ يتسابق الوسطاء الأمريكيون والمصريون والقطريون مع الزمن للتوصل إلى اتفاق قبل شهر رمضان.

وأشار الموقع إلى أن المفاوضات هي الأحدث في سلسلة شهدت لقاء الوسطاء في باريس والدوحة ورام االله خلال الأشهر الثلاثة الماضية بحثًا عن وقف لإطلاق النار ومبادلة عشرات الأسرى الإسرائيليين بآلاف المعتقلين الفلسطينيين.

ونقل الموقع عن مصادر قولها إن الفشل في الاتفاق على صفقة حتى الآن هو دليل على عدم الثقة العميق الجذور بين حماس وإسرائيل ورغبتهما المتبادلة في ادعاء النصر في أطول وأخطر الحروب الخمس التي خاضوها منذ عام 2008.

وقال مصدر فلسطيني إن «المفاوضات لم تخرج عن مسارها بعد». وأضاف أن «الاتصالات مستمرة في القاهرة

وواشنطن لتسهيل التوصل إلى اتفاق قبل بدء رمضان. ومع ذلك، يراهن كل طرف الآن على أن الآخر سيتراجع أولًا، في اللحظة الأخيرة، قبل رمضان».

رويترز: تخفيض قيمة العملة يُنذر بآلام جديدة للمصريين المكافحين

(ترجمات . رويترز)

تناول تقرير نشرته وكالة رويترز تداعيات خفض قيمة العملة على المصريين الذين يعانون ظروفًا اقتصادية صعبة.

وقالت الوكالة إن خطوة مصر لخفض قيمة الجنيه قوبلت بالإحباط على مواقع الإنترنت وفي الشوارع، حيث اشتكى المصريون من كل شيء من تكلفة الحفاضات إلى سعر الدجاج بعد سنوات من الكفاح من انخفاض الأجور لتحمل تلك الأسعار.

وسمح الرئيس عبد الفتاح السيسي للجنيه المصري بانخفاض قيمة الجنيه في مسعى لاستعادة الاستقرار الاقتصادي في أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان بمساعدة تدفقات استثمارية خليجية بمليارات الدولارات.

لكن بعض المصريين يتساءلون عما إذا كانت مثل هذه التحركات رفيعة المستوى ستوفر لهم الراحة بعد سنوات من الصعوبات.

وقالت الطبيبة إيمان حسين «هذا سيزيد من معاناة المواطنين». وأضافت: «كان ينبغي عليهم تأجيل هذه الخطوة لبعض الوقت لأنه إذا لم توفر الحكومة الدولارات فسنجد أنفسنا مرة أخرى في المكان نفسه».

وقال البنك المركزي المصري إنه رفع أسعار الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس وسيسمح بتداول الجنيه بحرية.

وقال البنك إن إجراءاته «مدعومة بالدعم الثابت من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، وجرى تأمين التمويل الكافي للاستفادة من سيولة النقد الأجنبي».

وقالت مصر في الماضي إنها ستنتقل إلى سعر صرف أكثر مرونة، لتعود إلى إدارة العملة عن كثب عندما يتراجع الجنيه. وربما تراهن هذه المرة على أن تدفقات العملة الصعبة من المشاريع الاستثمارية، بما في ذلك صفقة بقيمة 35 مليار دولار مع الإمارات العربية المتحدة والتي وُقعت في أواخر فبراير، ستمنع السقوط الحر للعملة.

وقد أدى الإعلان في 23 فبراير عن أن الصندوق السيادي الإماراتي سيستثمر 35 مليار دولار خلال شهرين في تطوير مدينة جديدة على الساحل الشمالي لمصر ومشاريع أخرى إلى تخفيف الضغط على الجنيه المصري في السوق السوداء. وتقول الحكومة المصرية إن 10 مليارات دولار من هذه الأموال قد حُولت بالفعل.

تساءل أحد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في منشور على موقع إكس: «لقد حصلنا على 35 مليار دولار، هل يمكنك من فضلك خفض سعر الحفاضات؟».

وفي يوم الأربعاء أيضًا، وافق صندوق النقد الدولي على قرض طال انتظاره لمصر بقيمة 8 مليارات دولار، بعد أن

كان 3 مليارات دولار سابقًا.

أفريكا ريبورت: ديون وتضخم وأزمة عملة.. هل تستيقظ مصر من كابوسها الاقتصادي؟

(ترجمات . أفريقيا ريبورت)

استعرض تقرير نشره موقع أفريكا ريبورت إمكانية أن تخرج مصر من أزمتها الاقتصادية الحادة والتي يصفها الموقع بالكابوس الاقتصادي.

ويقول الموقع الفرنسي إنه ومع هبوط الجنيه إلى الحضيض والتضخم المفرط والديون الهائلة، تغرق القاهرة في أزمة اقتصادية عميقة. وبما أن الصراع في الشرق الأوسط يؤثر بشكل غير مباشر على أحد مصادر الدخل الرئيسية، فقد تفاقمت الضغوط التي يواجهها الاقتصاد المصري.

ويقول الموقع إن الضربة مؤلمة بالتاكيد. فهي تضرب قلب البلاد، من خلال حرمانها من أحد مواردها الرئيسة، ولفترة غير محددة من الزمن.

وأضاف الموقع أن أحد مصادر الدخل الأساسية في مصر هي السياحة، وخاصة من منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن الصراعات المستمرة في المنطقة، مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أثرت بشكل غير مباشر على قطاع السياحة في مصر حيث عُلقت الرحلات الجوية من المنطقة إلى مصر.

تحتاج مصر إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة الضغوط الاقتصادية الحادة التي تواجهها من ارتفاع الديون وارتفاع التضخم وضعف العملة.

ومع ذلك، فإن الخروج من هذا الكابوس الاقتصادي سيكون صعبًا دون عودة الاستقرار إلى أسواق مصادر السياحة الرئيسة في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا.

وما لم تجد مصر الحلول المناسبة، فإن مصر تخاطر بالغرق بشكل أعمق في أزمة اقتصادية طويلة الأمد.

بلومبرج: مصر تحصل على اتفاق مع صندوق النقد الدولي لرفع حجم القرض إلى 8 مليارات دولار

(ترجمات . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبرج بإعلان مصر التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي لزيادة حزمة الإنقاذ من الصندوق لمصر إلى 8 مليارات دولار.

وقالت الوكالة الأمريكية إن مصر اتفقت مع صندوق النقد الدولي على مضاعفة برنامج الإنقاذ الخاص بها إلى 8 مليارات دولار، تتويجًا للجهود التي تضمنت تخفيضًا كبيرًا لقيمة العملة ورفع أسعار الفائدة في وقت سابق من يوم الأربعاء.

وقالت رئيسة بعثة الصندوق إلى الدولة الواقعة في شمال إفريقيا، إيفانا فلادكوفا هولار، في مؤتمر صحفي بالقاهرة، إن البلاد توصلت أيضًا إلى اتفاق مع الصندوق الذي يقع مقره في واشنطن بشأن مراجعتين مؤجلتين للبرنامج. وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في الحدث نفسه إن مصر تتوقع الحصول على تمويل إضافي بقيمة حوالي 1.2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي.

وتشير الوكالة إلى أن هذه الصفقة تعتبر بمثابة دفعة للدولة التي تعاني من ضائقة مالية والتي كانت تعاني من أسوأ أزمة عملة أجنبية منذ عقود. وجاء ذلك في أعقاب قرارات اتخذها البنك المركزي بما في ذلك التعهد بالسماح للسوق بتحديد سعر الصرف، في محاولة لتلبية مطالب صندوق النقد الدولي منذ فترة طويلة والتي أعاقت المفاوضات.

ولم يصرف الصندوق سوى القليل حتى الآن من القرض الأولي الذي حصلت عليه مصر بقيمة 3 مليارات دولار قبل أكثر من عام. وانتظر صندوق النقد الدولي ليرى ما إذا كانت السلطات ستسمح بقدر أكبر من المرونة في سعر الصرف والوفاء بوعود أخرى، قبل استكمال المراجعات وتسليم الأموال.

وتأتي هذه الإعلانات في أعقاب انخفاض قيمة الجنيه بأكثر من 38% ورفع البنك المركزي سعر الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس في اجتماع غير مقرر.

وجاءت سلسلة التحركات بعد أن أبرمت القاهرة صفقة بقيمة 35 مليار دولار أواخر الشهر الماضي مع الإمارات العربية المتحدة. وقد أضرت أزمة النقد الأجنبي بالأعمال التجارية وتسببت في ارتفاع تكلفة السلع المستوردة. وزادت الحرب بين إسرائيل وحماس من الضغوط الاقتصادية.

وقد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة التضخم - الذي يقترب بالفعل من 30% - ويضر بالمصريين على المدى القصير. لكن الرئيس عبد الفتاح السيسي ومسؤوليه يعولون على الإصلاحات التي تجتذب المستثمرين الأجانب مرة أخرى إلى الدولة التي يبلغ عدد سكانها 105 ملايين نسمة - والتي يعتبر استقرارها حاسمًا لمنطقة الشرق الأوسط الأوسع - وإنهاء أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود.

فايننشال تايمز: الجنيه المصري يهبط إلى مستوى قياسي بعد التحول إلى سعر صرف مرن

(ترجمات . فاينانشال تايمز)

قالت صحيفة فاينانشيال تايمز في تقرير أعدته هبة صالح إن الجنيه المصري انخفض إلى مستوى قياسي بعد أن أزالت القاهرة الضوابط على عملتها وتحولت إلى نظام سعر صرف مرن من أجل إطلاق حزمة قروض من صندوق النقد الدولي من المتوقع أن تتجاوز 10 مليارات دولار.

/ moasher

وكان تعويم العملة والسماح لآليات السوق بتحديد قيمة الجنيه شرطًا أساسيًا لتمكين الدولة المثقلة بالديون من الوصول إلى أموال صندوق النقد الدولي اللازمة لتجنب أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها منذ عقود.

وظل سعر الجنيه عند نحو 31 جنيها للدولار لمدة عام تقريبا وسط نقص حاد في النقد الأجنبي، بينما وصل إلى أكثر من ضعف هذا الرقم في السوق السوداء.

ومع معدل تضخم يقترب من 30 بالمئة في يناير، تخشى السلطات المصرية السماح للجنيه بالانخفاض أكثر مما يؤدي إلى تفاقم المصاعب الإضافية على الأسر.

لكن الخطوة الأخيرة التي اتخذتها مجموعة أبو ظبي القابضة، وهي أداة استثمارية تابعة لأبو ظبي، لضخ 35 مليار دولار في مصر، وهو أكبر استثمار منفرد في تاريخ البلاد، وفرت للبنك المركزي الاحتياطي الذي يحتاجه لمنع العملة من السقوط الحر بمجرد رفع الضوابط المفروضة على العملة.

وجرى تداول الجنيه فوق 50 جنيهًا للدولار وقت الظهيرة يوم الأربعاء، بانخفاض نحو 40 في المئة وأدنى مستوى جديد على الإطلاق.

ويأتي الدعم المتوقع للقاهرة في الوقت الذي تواجه فيه مصر ضغوطًا اجتماعية واقتصادية متزايدة تفاقمت بسبب الحرب الإسرائيلية في غزة. وتقع مصر على حدود القطاع المحاصر وتلعب دورًا حاسمًا في دعم إيصال المساعدات إلى غزة وتسهيل المفاوضات مع حماس. وفي الوقت نفسه، تضررت إيرادات القاهرة من العملات الأجنبية من الشحن عبر قناة السويس بسبب الهجمات التي شنها الحوثيون في اليمن على السفن في البحر الأحمر.

وقالت شركة كابيتال إيكونوميكس الاستشارية ومقرها لندن، إنها تتوقع إبرامًا سريعًا لصفقة صندوق النقد الدولي وقروضًا إضافية من مؤسسات أخرى متعددة الأطراف مثل البنك الدولي. وأشارت إلى «تحول آخر في السياسة» المصرية في أكتوبر 2022، وسرعان ما أعقبه اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وقالت كابيتال إيكونوميكس: «يبدو من المحتمل حدوث سلسلة مماثلة من الأحداث هذه المرة».

وقال تشارلي روبرتسون، رئيس الإستراتيجية الكلية في شركة فيم بارتنرز لإدارة الصناديق، إن الاستثمار من أبو ظبي القابضة كان حيويًا.

وقال: «ستكون العملة عند مستوى يمكن الدفاع عنه وستزدهر الاحتياطيات نتيجة للتدفقات الواردة من الإمارات العربية المتحدة وأموال صندوق النقد الدولي. وقد تبددت مخاطر التخلف عن السداد خلال الأسبوعين الماضيين. وأعتقد أن الأزمة انتهت».

صفقة إنقاذ

وأشارت الصحيفة إلى أن حجم استثمار أبو ظبي لتطوير 170 مليون متر مربع على ساحل البحر المتوسط في مصر، والجدول الزمني للصرف السريع، كان في الواقع خطة إنقاذ من الدولة الخليجية تهدف إلى المساعدة في تخفيف أزمة العملة الأجنبية في مصر وإنهاء صفقة صندوق النقد الدولي.

وتضمنت الصفقة استثمار 24 مليار دولار من الأموال الإماراتية بالإضافة إلى تحويل 11 مليار دولار من ودائع الإمارات في البنك المركزي إلى العملة المحلية لاستخدامها في مشروعات في مصر. وكانت الدفعة الأولى البالغة 10 مليارات دولار قد وصلت بالفعل إلى القاهرة. ومن المقرر أن يصل الباقي خلال ستة أسابيع، وفقا لجدول زمني

/ moasher

أعلنته السلطات المصرية.

واضطرت مصر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض متعددة منذ عام 2016، وهي ثاني أكبر دولة مدينة للصندوق بعد الأرجنتين. ووافقت القاهرة آخر مرة على حزمة دعم بقيمة 3 مليارات دولار مع الصندوق في أكتوبر 2022، والتي وافقت بموجبها على الانتقال إلى سعر صرف مرن وخصخصة أصول الدولة، بما في ذلك الكيانات المملوكة للجيش. لكنها أحجمت عن السماح بمزيد من التخفيضات في قيمة الجنيه.

قال البنك المركزي المصري، إن خطوة تعويم العملة ستؤدي إلى توحيد سعر الصرف وسد الفجوة بين سعري السوق الرسمي والسوداء، كما رفع أسعار الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس، ليصل سعر الصرف إلى 600 نقطة أساس.

وارتفع سعر الفائدة على الإقراض لليلة واحدة إلى 28.25 في المائة، وسعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة إلى 27.25 في المائة.

وقال البنك المركزي إنه ملتزم «بمواصلة استهداف التضخم... والسماح بتحديد سعر الصرف من خلال آليات السوق».

أسوشيتد برس: مصر التي تعاني من ضائقة مالية تسمح للعملة بالانخفاض الحاد مقابل الدولار وترفع أسعار الفائدة

(ترجمات . أسوشيتد برس)

اهتمت الصحافة الأجنبية بإعلان البنك المركزي المصري تحرير الجنيه المصري أمام الدولار ورفع أسعار الفائدة بنحو 6 في المئة.

وفي هذا الصدد، قالت وكالة أسوشيتد برس في تقرير نشرته عدة صحف إن الجنيه المصري انخفض انخفاضًا حادًا أمام الدولار يوم الأربعاء بعد أن رفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة الرئيس وقال إنه سيسمح لقوى السوق بتحديد سعر صرف العملة.

وأشارت الوكالة إلى أن الهدف من هذه الإجراءات كان مكافحة الموجات التضخمية وجذب الاستثمار الأجنبي إذ تعاني البلاد من نقص مذهل في العملات الأجنبية.

وبعد الإعلان، بدأ تعويم الجنيه، وفي غضون ساعات خسر أكثر من 60% من قيمته مقابل الدولار. وبحلول وقت مبكر من بعد الظهر، كانت البنوك التجارية تتداول العملة الأمريكية بأكثر من 50 جنيهًا للدولار، ارتفاعًا من حوالي 31 جنيهًا للدولار.

ورفع البنك المركزي سعر الفائدة الرئيس بمقدار 600 نقطة أساس إلى 27.75%. وقال البنك في بيان إنه رفع سعر الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة بمقدار 600 نقطة أساس إلى 27.25% و28.25% على التوالي.

ولفتت الوكالة إلى أن الاقتصاد المصري تضرر بشدة بسبب سنوات من التقشف الحكومي، وجائحة فيروس كورونا، وتداعيات الحرب في أوكرانيا، ومؤخرًا، الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة.

وضربت الحرب في أوكرانيا، التي هزت الاقتصاد العالمي، مصر التي تعاني من ضائقة مالية ذلك أنها أصبحت ضعيفة ماليًا - أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان هي أكبر مستورد للقمح في العالم وتحتاج إلى شراء غالبية غذائها من بلدان أخرى للمساعدة في إطعام مواطنيها. عدد السكان أكثر من 104 مليون نسمة.

ومنذ يناير 2022، فقد الجنيه المصري نحو 50% من قيمته مقابل الدولار.

وقال البنك المركزي المصري إن الإجراءات التي اتخذها الأربعاء ستساعد في إنهاء السوق السوداء للعملات وإبطاء التضخم الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة في الأشهر الأخيرة. وبحسب الأرقام الرسمية، تجاوز معدل التضخم السنوي 31% في يناير.

وقال البنك المركزي: «سيواصل البنك المركزي استهداف التضخم باعتباره مرتكزة الاسمي، مما يسمح بتحديد سعر الصرف من خلال قوى السوق».

وقالت السلطات أيضًا إن البنك المركزي تمكن من «تأمين الأموال» لتلبية احتياجات السوق، وهو مؤشر على توقع استقرار سعر الصرف.

ويعتقد المحللون أن مصدر الأموال كان صفقة بمليارات الدولارات الأسبوع الماضي مع كونسورتيوم إماراتي لتطوير مدينة رأس الحكمة على البحر المتوسط، على بعد 350 كيلومترا شمال غرب القاهرة. وستحصل مصر على 35 مليار دولار من تلك الصفقة.

وأدى ارتفاع تكلفة السلع الأساسية إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها المصريون من الطبقة المتوسطة والفقراء. وقد عانوا من ارتفاع الأسعار منذ أن شرعت الحكومة في برنامج إصلاح طموح في عام 2016 لإصلاح الاقتصاد المنهك. ويعيش ما يقرب من 30% من المصريين في حالة فقر، وفقًا للأرقام الرسمية.

ويقول اقتصاديون إن تحركات البنك المركزي كانت على الأرجح علامة على أن الحكومة تعمل على تأمين حزمة تمويل أخرى من صندوق النقد الدولي. وكان الانتقال إلى سعر صرف مرن أحد المطالب الرئيسة لصندوق النقد الدولي.

ونقلت الوكالة عن جيمس سوانتون، المحلل في شركة كابيتال إيكونوميكس ومقرها لندن، قوله إن هذه النتائج تظهر أن «صناع القرار السياسي ملتزمون بالعودة نحو العقيدة الاقتصادية».

وقال «من المرجح أن يمهد هذا الطريق للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي خلال ساعات».